

نقد الورقة البحثية لموضوع التحديات القانونية للحكومة الرقمية في المؤسسات العامة.

أولاً: مشكله البحث

1. غياب الصياغة الإشكالية الدقيقة

مشكلة البحث عُرضت في شكل توصيف عام، لكنها لم تُصاغ في شكل سؤال مركزي محدد يقود الدراسة، مثل: إلى أي مدى يواكب الإطار القانوني الوطني متطلبات تطبيق الحكومة الرقمية في المؤسسات العامة؟ الصياغة الحالية تقريرية أكثر منها إشكالية تحليلية.

2. غياب تحديد النطاق الجغرافي بدقة

أحياناً تشير الدراسة إلى “مصر”، وأحياناً إلى المستوى الوطني والدولي بشكل عام، دون تحديد واضح، هل الدراسة تطبيقية على دولة بعينها؟ أم دراسة مقارنة عامة؟ وهذا يضعف تركيز المشكلة.

3. عدم إبراز الفجوة البحثية بشكل صريح لم يتم توضيح:

- ما الذي لم تعالجه الدراسات السابقة؟
- ما الإضافة النوعية التي يقدمها البحث؟

المشكلة طرحت كإشكال واقعي، لا كفجوة علمية محددة.

4. توسع المشكلة بشكل قد يفقدها التركيز حيث إن إدراج موضوعات متعددة (الأمن السيبراني، الخصوصية، الذكاء الاصطناعي، الإثبات الإلكتروني...) دون تحديد الأولوية قد يجعل الدراسة أقرب إلى عرض موسوعي منها إلى تحليل مركّز

ثانياً: من حيث تساؤلات البحث

1. غياب تساؤلات مباشرة

لم تُذكر تساؤلات مثل:

- ما أوجه القصور في الإطار القانوني الحالي؟

- ما مدى توافق التشريعات الوطنية مع المعايير الدولية؟
 - كيف يمكن تطوير البيئة التشريعية لدعم الحوكمة الرقمية؟
2. عدم الربط بين المشكلة والتساؤلات بشكل منهجي

في الدراسات القانونية الجيدة، تُشتق التساؤلات مباشرة من المشكلة. هنا الانتقال كان مباشرًا إلى الأهداف دون مرحلة التساؤل البحثي.

3. غياب الفرضيات

لم يتم طرح فرضيات يمكن اختبارها تحليليًا، مثل:

- قصور الإطار التشريعي يرجع إلى الطابع التقليدي للقوانين.
- ضعف تطبيق الحوكمة الرقمية سببه غياب التنسيق بين التشريعات الوطنية والدولية